تحرير

الباب الحادي عشر

و

النافع يوم الحشر

للعلّامة الحلّيّ والفاضل المقداد رحمهما الله تعالى

حسن الميلاني

الفهرس

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

إنّ من أهمّ ما يجب على الإنسان هو تصحيح اعتقاده على مبنى العقل والبرهان والشرائع الإلهيّة، وحيث إنّ المعارف الكلاميّة الشيعيّة هي في أعلى درجات العقل والبرهان، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنّ الناس قد ابتعدوا عن العقائد الحقّة كثيراً وهجم عليهم ألوان من الشبهات المردية المهلكة، فرأينا أنّ تحرير كتاب "النافع يوم الحشر" للعلّامة الفاضل المقداد قدّس الله سرّه هو نافع جداً في هذا المسير، فإنّ العلّامة الحلّيّ قدّس الله سرّه وهو من أعلم وأفضل العلماء الإسلاميّين قد اختصر كتاب مصباح المتهجّد لشيخ الطائفة قدّس الله سرّه في عشرة أبواب وسمّاه بمختصر المصباح، وحيث إنّ مصباح المتهجّد كان في العبادات فأضاف العلّامة إليه باباً مسمّى بالباب الحادي عشر، ثمّ شرح العلّامة الفاضل المقداد ذلك الباب وسمّاه بـ"النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر"، ونحن حرّرناه ومزجنا بين كلاميهما على نسق واحد بحذف كلمتي "قال وأقول"، مع إضافات هامّة منّا ومن بعض كتب الخواجة نصير الدين الطوسيّ والعلّامة الحلّيّ والفاضل المقداد و... قدّس الله أسرارهم ممّا لا تتمّ فوائد الكتاب إلّا به، فأصبح بحمد الله تعالى +.

قم المقدّسة

حسن الميلاني

النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر

بسم الله الرّحمن الرّحيم الحمد لله الّذي دلّ على وجوده افتقار الممكنات، وعلى قدرته وعلمه إحكام المصنوعات، المتعالي عن مشابهة الجسمانيّات، والصّلاة على نبيّه محمّد صاحب الآيات والبيّنات، وعلى آله الهادين من الشّبه والضّلالات، الّذين أذهب الله عنهم الرّجس وطهّرهم من الزّلات.

الفصل الأوّل

دليل العقل على وجوب معرفة أصول الدين

الأوّل) أنّها دافعة للخوف الحاصل للانسان من الاختلاف، ودفع الخوف واجب، لانّه ألم نفسانيّ يمكن دفعه، فيحكم العقل بوجوب دفعه.

الثاني) أنّ شكر المنعم واجب، ولا يتمّ إلّا بالمعرفة، أمّا أنّه واجب، فلاستحقاق الذّمّ عند العقلاء بتركه.

البرهان على لزوم الرجوع إلى العالم، وبطلان التفلسف في عرض تعاليم الأنبياء والأئمّة عليهم السلام، وبطلان توهّم لزوم الدور

إذا كان هناك من يُثبت علمه وكماله وعدالته بمعجزاته ومطالعة سيرته على حدّ أنّه يقول:

أَيُّهَا النَّاسُ سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي فَلَأَنَا بِطُرُقِ السَّمَاءِ أَعْلَمُ مِنِّي بِطُرُقِ الْأَرْض[١].

وآخر ليس له ذلك ولا يجترء على مثل هذا الادّعاء إلّا بفضيحة نفسه، فالرجوع إلى الثاني دون الأوّل خلاف بداهة العقل والبرهان.

إن قلتم: إنّه يلزم الدور من لزوم الرجوع إلى الأنبياء قبل إثبات وجود الله تعالى

قلنا: لا يلزم الدور أصلاً لأنّ السفراء الإلهيّين يثبتون كلّا من وجود الله وسفارتهم وكمالهم بإرائة معجزاتهم في مرحلة واحدة، ولا توقّف هناك لأحد الأمور على الآخر أصلاً.

إن قلتم: إنّا ما كنّا في زمن معجزات الأنبياء عليهم السلام

---

١. نهج البلاغة (للصبحي صالح)، ٢٨٠.

نقول: لا يشترط في ذلك كوننا في زمانهم، بل المعتبر من ذلك هو وجود الأدلّة المتواترة الدالّة على حقّانيّتهم.

الفرق بين المعجزات وساير خوارق العادات

وأمّا الفرق بين المعجزات وساير خوارق العادات، فملخّص الكلام في ذلك أنّه من أتانا بالخارق للعادة فإن لم يكن له ادّعاء السفارة الإلهيّة والتخويف عن مخالفته بالشقاوة الأبديّة فلا يلزمنا الاعتناء بشأنه أصلاً، وإن ادّعى ذلك فإن كان الدليل على كذبه لائحاً من فسقه وسيرته وغير ذلك فهو، وإن لم يكن هناك دليل على ذلك فحينئذ إن كان كاذباً فعلى الله أن يفضحه حتى نعرفه وإلّا فنحن معذورون في اتّباعه.

وليعلم أيضاً أنّه لا يمكن التعارض الواقعيّ بين المعارف الوحيانيّة مع أحكام العقل أصلاً، فإن وجدنا شيئاً من المعارف الوحيانيّة يخالف ما عندنا أو عند أمثالنا من أهل الفكر ممّا ظننّاه عقليّاً فليس إلّا من جهلنا المركب وغلبة الوهم علينا وهو واضح.

الفصل الثاني

في إثبات الصانع تعالى

وله طريقان: الطريق الأوّل: برهان الحدوث والقدم

وله مقدّمات:

المقدّمة الأولى) كلّ ما نراه ونتصوّره فهو قابل للزيادة والنقصان فهو محدود ومتناهي الوجود حتّى من حيث الزمان، فلم يكن ثمّ كان، وهذا مضافاً إلى بداهته يدلّ عليه أمور:

الأوّل) إنّ كلّ واحد من الحوادث على تقدير كونه مسبوقاً بما لا نهاية له يستحيل أن يوجد إلّا بعد انقضاء ما لا نهاية من الحوادث حتّى تصل النوبة إليه، وانقضاء ما لا نهاية له من الحوادث محال.

الثاني) إنّ حركات بعض الأفلاك أكثر من بعض، وقبول التفاوت في مثل هذا مع فرض عدم التناهي محال، كما أنّه يلزم من فرض عدم تناهي الموجودات أن لا تكون آحادها أكثر من عشراته، ومئاته وآلافه!

الثالث) برهان التطبيق: تؤخذ جملة الحركات من الآن إلى الأزل جملة، ومن زمان الطوفان إلى الأزل جملة أخرى، ثم تطبق إحدى الجملتين على الأخرى، فإن استمرّتا إلى ما لا يتناهى كانت الزائدة مثل الناقصة، هذا خلف؛ وإن انقطعت الناقصة فتناهت، وتناهت الزائدة أيضاً، لأنّها إنّما زادت عليها بمقدار متناه، والزائد على المتناهي بمقدار متناه يكون متناهياً.

والحاصل من هذا كلّه أنّ العالم يتناهى حتى زمان وجوده، فهو حادث ذو ابتداء، والزمان يحدث بحدوث العالم، لأنّه ظرف وجود الحوادث ولاحقيقة له وراء ذلك، فالحدوث اختصّ بوقت الإحداث لانتفاء الزمان، بل لامتناع وجوده وراء ذلك، فالأوقات التي يفرض وراء ذلك معدومة ولايتمايز إلّا في الوهم، وأحكام الوهم في مثل ذلك غير مقبولة، بل الزمان يبتدأ وجوده مع أوّل وجود العالم ولم يمكن وقوع ابتداء سائر الموجودات قبل ابتداء وجود الزمان أصلاً.

المقدّمة الثانية) كلّ حادث يحتاج إلى محدث غيره وهذا أيضاً بديهيّ.

المقدّمة الثالثة) محدِث الحوادث يجب أن يكون بخلافها، وخارجاً عن الزمان وقبول الزيادة والنقصان والتغيّر، وإلّا عاد المحذور.

النتيجة) للعالم خالق بخلاف الأشياء كلّها، أي لا جزء له، ولا شكل، ولا صورة، ولا زمان، ولا مكان ولا امتداد ـ متناهياً فرض أم غير متناه[٢] ـ ، ولا قابلية تغيّر، ولا تبدّل، ولا تطوّر، ولا غير ذلك من صفات المخلوقين.

وبالخلاصة: التسلسل ـ وهو الوجود اللامتناهي ـ باطل لما تقدّم، فالعالم حادث يحتاج إلى القديم، والقديم لا زمان له، وإلّا عاد التسلسل واللاتناهي المحال].

الإمام الجواد؟ع؟:

«إنّ ما سوى الواحد متجزّئ، والله واحد أحد لا متجزّئ ولا متوهّم بالقلّة والكثرة، وكلّ متجزّئ، أو متوهّم بالقلّة والكثرة فهو مخلوق دالّ على خالق له».[٣]

الإمام الرضا؟ع؟:

«تعالى ربّنا أن يكون متجزّياً أو مختلفاً، وإنّما يختلف ويأتلف المتجزّئ لأنّ كلّ متجزّئ متوهّم، والكثرة والقلّة مخلوقة دالّة على خالق خلقها».[٤]

الطريق الثاني: برهان الوجوب والإمكان

وله مقدّمات:

المقدّمة الأولى) إنّ كلّ معقول إذا نسبنا إليه الوجود الخارجيّ، فإمّا لم يصحّ اتّصافه به لذاته، فهو ممتنع الوجود لذاته، كشريك الباري.

وإمّا يجب اتّصافه به لذاته وهو الله تعالى لا غير.

وإمّا يكون إمكانه لذاته، ولكن وجوده يكون لغيره دائماً إمّا بالاختيار وعدم الوجوب كالصلوة وشرب الخمر، وإمّا بالجبر والوجوب كالحرارة للنارّ وهو ما عدا الخالق من الموجودات.

---

٢. الامام أمير المؤمنين عليه السلام: ليس بذي كبر امتدّت به النهايات فكبّرته تجسيماً، ولا بذي عظم تناهت به الغايات فعظّمته تجسيداً، بل كبر شاناً وعظم سلطاناً. (بحار الأنوار، ٤ / ٢٦١).

٣. الكافي، ١ / ١١٦، بحار الأنوار، ٤/ ١٥٤، عن الاحتجاج.

٤. الاحتجاج، ٢ / ٤٠٦؛ بحار الأنوار، ١٠ / ٣٤٥.

المقدّمة الثانية) كلّ ممكن محدث، لأنّ الممكن يحتاج في وجوده إلى موجد، والممكن لا يمكن أن يوجد حال وجوده، فإنّ إيجاد الموجود وتحصيل الحاصل محال، فيلزم منه أن يوجد حال لا وجود له، فيكون وجوده مسبوقاً بلا وجوده وذلك حدوثه.

المقدّمة الثالثة) إنّ الممكن الباقي محتاج إلى المؤثّر، لأنّ كنه وجود الممكن وجميع ما له من الصفات والأحوال ليس له من نفسه بل يكون كلّ ذلك بإرادة خالقه وموجِده.

تقرير الدليل):

إنّ هاهنا ماهيّات وأعياناً متّصفة بالوجود الخارجيّ الحقيقيّ ـ لا الاعتباريّ الوهميّ ـ بالضّرورة، فإن كان الواجب [الخالق] موجوداً معها فهو المطلوب، وإن لم يكن موجوداً يلزم اشتراكها بجملتها في الإمكان [الحدوث]، إذ لا واسطة بينهما، فلا بدّ لها من مؤثّر حينئذ بالضّرورة، فمؤثّرها إن كان واجباً فهو المطلوب، وإن كان ممكناً افتقر إلى مؤثّر، فمؤثّره إن كان ما فرضناه أوّلاً لزم الدّور، وإن كان ممكناً آخر غيره ننقل الكلام إليه ويلزم التّسلسل،

أمّا الدّور فهو عبارة عن توقّف الشّيء على ما يتوقّف عليه كما يتوقّف (ا) على (ب) و(ب) على (ا) وهو باطل بالضّرورة، اذ يلزم منه أن يكون الشيء الواحد موجوداً ومعدوماً معاً، وهو محال.

وأمّا التّسلسل فهو ترتّب علل ومعلولات بحيث يكون السّابق علّة في وجود لاحقه وهكذا، وهو أيضاً باطل، لأنّ اللا متناهي محال مطلقاً كما بيّنّاه. **٥**

وهناك طريقان آخران:

الاوّل) التدبّر في أحوال الانبياء والحجج الإلهيّة ومعجزاتهم وأخلاقهم وأوصافهم وسيرتهم، ولا سيّما مطالعة أحوال من قال:

«ما لله آية أكبر منّي».(٦)

وقد نزل في شأنه العظيم:

---

٥ . إن كان المراد من الممكن هو الحادث كما يقوله المتكلّمون فهذا الطريق يرجع إلى الطريق الأوّل، وإن كان المراد منه هو الممكن الأزليّ كما هو عند ا لفلاسفة فالبرهان عقيم غير منتج، وليرجع لمعرفة تفصيل ذلك إلى كتابنا: "معرفة الله تعالى بالله تعالى لا بالأوهام" والآخر: "أصول المعارف الإلهيّة".

٦ . بصائر الدرجات، ٧٧؛ بحار الأنوار، ٢٣ / ٢٠٦، عن تفسير القمّيّ.

﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلاً قُلْ كَفَى بِاللهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتابِ﴾.(٧)

وهو مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّه مع هذا التدبّر بلا تقصير فيه إن لم يحصل اليقين بالله وحججه عليهم السلام لشخص فليس هو من المكلّفين ولا حرج عليه.

الثاني) التدبر في الحكم الإلهيّة المودعة في الآفاق والأنفس، ونظامها المتقن المحكم المتجلّي من التدبّر في الكتاب العزيز.

(٣٠) الروم: ٨﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا في أَنْفُسِهِمْ ما خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ وَما بَيْنَهُما إِلاَّ بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُسَمًّى وَإِنَّ كَثِيراً مِنَ النَّاسِ بِلِقاءِ رَبِّهِمْ لَكافِرُون﴾.

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاما وَقُعُودا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَك فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾:(٢(

﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾+ محمد٥٢

﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ. وَإِلَى السَّمَاء كَيْفَ رُفِعَتْ. وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ. وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ. فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ. لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾٨.

الفصل الثالث: في صفات الله تعالى الثبوتيّة

الأوّلى: إنّه تعالى قادر مختار

القادر المختار هو الّذي إن شاء أن يفعل فعل كالمصلي أو شارب الخمر، وإن شاء أن يترك ترك، والموجَب بخلافه، كالنّار في إحراقها.

والعالم كلّ موجود سوى الله تعالى.

والمحدَث هو الّذي لوجوده ابتداء، والقديم بخلافه، بل القديم لا زمان له أصلاً ولا قبل له ولا بعد.٩

---

٧ . الرعد (١٣)، ٤٣.

٨ . الغاشية (+)، ١٧ ـ ٢٢.

٩ . ... سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عزّ وجلّ:+﴿وهُوَ اللَّهُ فِي السَّماواتِ وَفِي الْأَرْض﴾؟

قال: كذلك هو في كلّ مكان،

قلت: بذاته؟!

قال: ويحك إنّ الاماكن أقدار، فإذا قلت في مكان بذاته لزمك أن تقول في أقدار وغير ذلك، ولكن هو بائن من خلقه، محيط بما خلق علماً وقدرة وإحاطة وسلطاناً، وليس علمه بما في الارض بأقلّ ممّا في السماء، لايبعد منه شيء والاشياء له سواء علماً وقدرة وسلطاناً وملكاً وإحاطة. (بحار الأنوار، ٣ / ٣٢٣؛ عن التوحيد).

الإمام الصادق عليه السلام :إنّ الله تبارك وتعالى لايوصف بزمان ولامكان، ولاحركة ولاانتقال ولاسكون، بل هو خالق الزمان والمكان والحركة والسكون، تعالى عمّا يقول الظالمون علوّاً كبيراً. (بحار الأنوار، ٣ / ٣٣٠؛ عن التوحيد).

... سألت زين العابدين عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليهم السلام عن الله جلّ جلاله هل يوصف بمكان؟

فقال: تعالى الله عن ذلك.

قلت: فلم أسرى نبيّه محمّداً صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى السماء؟!

قال: ليريه ملكوت السماء وما فيها من عجائب صنعه وبدائع خلقه... (بحار الأنوار، ٣ / ٣١٤؛ عن أمالي الصدوق).

... أخبرني عن الله تعالى أين هو اليوم؟ فقال أمير المؤمنين عليه السلام: يا نصرانيّ، إنّ الله تعالى يجلّ عن الأين ويتعالى عن المكان. كان في ما لم يزل ولامكان، وهو اليوم على ذلك لم يتغيّر من حال إلى حال... (بحار الأنوار، ١٠ / ٥٦).

... سئل أمير المؤمنين عليه السلام: أين كان ربنا قبل أن يخلق سماء وأرضا؟

فقال: "أين" سؤال من المكان وكان الله ولامكان. (بحار الأنوار، ٣ / ٣٢٦؛ عن التوحيد).

... عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله عزّوجلّ: **﴿ما يَكُونُ مِنْ نَجْوى ثَلاثَةٍ إِلاَّ هُوَ رابِعُهُمْ وَلا خَمْسَةٍ إِلاَّ هُوَ سادِسُهُمْ وَلا أَدْنى مِنْ ذلِكَ وَلا أَكْثَرَ إِلاَّ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ ما كانُوا﴾**؟

فقال: هو واحد، أحديّ الذات، بائن من خلقه وبذاك وصف نفسه وهو بكلّ شيء عليم. محيط بالإشراف والإحاطة والقدرة، لايعزب عنه مثقال ذرّة في السموات ولا في الأرض ولاأصغر من ذلك ولاأكبر، بالإحاطة والعلم لابالذات، لأنّ الأماكن محدودة تحويها حدود أربعة فإذا كان بالذات لزمه الحواية. (بحار الأنوار، ٣ / ٣٢٣؛ عن التوحيد).

الإمام سيد الشهداء عليه السلام: قربه كرامته وبعده إهانته. (بحار الأنوار، ٤ / ٣٠١).

الإمام الصادق عليه السلام: هو الذي أيّن الأين حتى صار أين، فعرفت الأين بما أيّن لنا من الأين. (بحار الأنوار،

إذا تقرّر هذا فنقول:

كلّما كان العالم محدثاً[١٠] كان المؤثّر فيه وهو الله تعالى قادراً مختاراً لأنّه إن كان موجَبا، لم يتخلّف أثره

---

٤ / ٢٩٨).

الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: بل حارت الأوهام أن يكيّف المكيّف للأشياء ومن لم يزل بلا مكان ولا يزول باختلاف الأزمان. (بحار الأنوار، ٤ / ٢٩٤).

الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: لم يزل أوّلاً قبل الأشياء بلا أوليّة، وآخراً بعد الأشياء بلا نهاية، عظم أن تثبت ربوبيّته بإحاطة قلب أو بصر. (بحار الأنوار، ٤ / ٣١٧).

الإمام الرضا عليه السلام: ولا تصحبه الأوقات. (بحار الأنوار، ٤ / ٢٢٩).

الإمام أمير المؤمنين عليه السلام: لم تسبق له حال حالاً فيكون أوّلا قبل أن يكون آخراً، ويكون ظاهراً قبل أن يكون باطناً. (بحار الأنوار، ٤ / ٣٠٩).

١٠ . ... فقال له أبو عبد الله عليه السلام: اسأل عمّا شئت، فقال: ما الدليل على حدوث الاجسام؟

فقال: إنّي ما وجدت شيئاً صغيراً ولا كبيراً إلّا وإذا ضمّ إلى مثله صار أكبر، وفي ذلك زوال وانتقال عن الحالة الأولى، ولو كان قديماً ما زال ولا حال، لأن الذي يزول ويحول يجوز أن يوجد ويبطل، فيكون بوجوده بعد عدمه دخول في الحدث، وفي كونه في الأزل دخوله في القدم، ولن تجتمع صفة الأزل والحدوث، والقدم والعدم في شيء واحد.

فقال عبد الكريم: هبك علمت في جري الحالتين والزمانين على ما ذكرت واستدللت على حدوثهما، فلو بقيت الأشياء على صغرها، من أين كان لك أن تستدلّ على حدثها؟

فقال العالم عليه السلام: إنّما نتكلّم على هذا العالم الموضوع، فلو رفعناه ووضعنا عالماً آخر، كان لا شيء أدلّ على الحدوث من رفعنا إيّاه ووضعنا غيره.

ولكن أجبتك من حيث قدّرت أن تلزمنا ونقول: إنّ الأشياء لو دامت على صغرها لكان في الوهم أنّه متى ما ضمّ شيء إلى مثله كان أكبر، وفي جواز التغيير عليه، خروجه من القدم. كما بان في تغييره دخوله في الحدث، ليس لك ورآئه شيء يا عبد الكريم. (بحار الأنوار، ٣/ ٤٧).

الإمام الكاظم عليه السلام: لا يكون شيء في السماوات والأرض إلّا بسبعة بقضاء وقدر وإرادة ومشيئة وكتاب وأجل وإذن. فمن قال غير هذا فقد كذب على الله، أو ردّ على الله عزّ وجلّ. (الخصال، ٢ / ٣٥٩؛ بحار الأنوار، ٥ / ٨٨؛ الكافي، ١ / ١٥٠).

وفي مناظرة رسول الله صلى الله عليه وآله مع الدهريّة: أولستم تشاهدون الليل والنهار وأحدهما بعد الآخر؟

فقالوا: نعم،

فقال صلّى الله عليه وآله وسلّم: أفترونهما لم يزالا ولا يزالون؟

فقالوا: نعم؛

قال صلّى الله عليه وآله وسلّم أفيجوز عندكم اجتماع الليل والنهار؟

فقالوا: لا،

فقال: فإذن ينقطع أحدهما عن الآخر فيسبق أحدهما ويكون الثاني جارياً بعده،

فقالوا: كذلك هو،

فقال صلّى الله عليه وآله وسلّم: قد حكمتم بحدوث ما تقدّم من ليل أو نهار ولم تشاهدوهما! فلا تنكروا لله قدرته. (الاحتجاج، ١/ ٢١).

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم للدهريّة: أتقولون ما قبلكم من الليل والنهار متناه أم غير متناه؟

فإن قلتم غير متناه فقد وصل إليكم آخر بلا نهاية لأوله، وإن قلتم إنّه متناه فقد كان ولا شيء منهما. (الاحتجاج، ١/ ٢١).

عن الإمام الصادق عليه السلام: فإن كنت صنعتها وكانت موجودة فقد استغنيت بوجودها عن صنعتها. (الصدوق: التوحيد، ٢٩٠).

وعن الإمام الرضا عليه السلام: كيف يكون خالقاً لمن لم يزل معه؟! (بحار الأنوار، ٤ / ١٧٦).

قال الإمام الصادق عليه السلام: +خلق الله المشيّة بنفسها، ثمّ خلق الأشياء بالمشيّة. (الكليني "قدّس سرّه": الكافي، ١ / ١١٠).

بائن من الصنع. (المحدث القمي: "قدس سره": مفاتيح الجنان، زيارة جامعة أئمة المؤمنين، عن مصباح الزائر للسيد بن طاوس "قدس سره".).

الإمام الرضا عليه السلام: ... ثمّ خلق السموات والأرض في ستّة أيّام... وكان قادراً على أن يخلقها في طرفة عين... (بحار الأنوار، ٣ / ٣١٨).

كنت عند أبي جعفر الثاني عليه السلام فأجريت اختلاف الشيعة،

فقال: يا محمّد، إن الله تبارك وتعالى لم يزل متفرّداً بوحدانيّته ثمّ خلق محمّداً وعليّاً وفاطمة، فمكثوا ألف دهر، ثمّ خلق الأشياء، فأشهدهم خلقها، وأجرى طاعتهم عليها، وفوّض أمورها إليهم، فهم يحلّون ما يشاؤون، ويحرّمون مايشاؤون، ولن يشاؤوا إلّا أن يشاء الله تبارك وتعالى.

ثم قال: يا محمّد، هذه الديانة التي من تقدّمها مرق، ومن تخلّف عنها محق، ومن لزمها لحق، خذها إليك يا محمّد. (الكافي، ١ / ٤٤١).

الإمام الجواد عليه السلام: يا ذا الذي كان قبل كلّ شيء، ثم خلق كلّ شيء، ثمّ يبقى ويفنى كلّ، شيء.

عنه، فيلزم قدم أثره، لكن ثبت حدوثه، فيلزم حدوث مؤثّره للتّلازم، وكلا الأمرين محال. فقد بان أنّه لو كان الله تعالى موجباً، لزم إمّا قدم العالم أو حدوث الله تعالى، وهما باطلان، فثبت أنّه تعالى قادر ومختار، وهو المطلوب.

وقدرته يمكن تعلّقه بجميع الأشياء، وقد نازع فيه الفلاسفة حيث قالوا:

إنّه واحد لا يصدر عنه إلّا الواحد[11]،+

والثنويّة حيث زعموا: أنّه لا يقدر على الشرّ،

والنّظّام حيث اعتقد: أنّه لا يقدر على القبيح،

والبلخيّ حيث منع قدرته على مثل مقدورنا،

والجبائيّان حيث أحالا قدرته على عين مقدورنا.

والحقّ خلاف ذلك كلّه. والدليل على ما ادّعيناه انّه قد انتفى المانع بالنّسبة إلى ذاته وبالنسبة إلى المقدور، فيجب [صحّة] التّعلّق العامّ. واعلم أنّه لا يلزم من صحّة التعلّق الوقوع، بل الواقع بقدرته تعالى هو البعض، وإن كان قادراً على الكلّ.

الثانية: إنّه تعالى عالم

العالم هو المتبيّن له الاشياء، بحيث تكون حاضرة عنده غير غائبة عنه، [حضوراً علميّاً لا حضوراً وجوديّاً للأشياء في ذات الله [وهو المسمّى بالعلم الحضوريّ الموهوم]، وإلّا لزم كونه تعالى جسماً

(التوحيد، ٤٨).

الإمام الرضا عليه السلام: أما الواحد فلم يزل واحداً كائناً لا شيء معه بلا حدود ولاأعراض ولايزال كذلك، ثم خلق خلقاً مبتدعاً مختلفاً بأعراض وحدود مختلفة. (التوحيد، ٤٣١).

١١ .+ ١-قواعد كلى فلسفى در فلسفه اسلامى، ابراهيم دينانى؛ج٢،ص٦١١؛ قبسات، مير داماد، ٢٣٢؛ منتخباتى از آثار حكماى الهى ايران،سيد جلال الدين آشتيانى، ١ / ٢٤٤؛ التحصيل، بهمنيار، ٥٣١؛ الأسفار الأربعة، ملا صدرا، ٧ / ٢٣٢؛ ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ٣ / ١٢٢؛ بهمنيار، التحصيل، +چاپ دانشگاه تهران، ٥٣١. .٤آشتيانى, سيد جلال الدين, منتخباتى از آثار حكماى ايران، ١ / ٢٥٩؛ ملا صدرا، الحكمة المتعالية في الأسفار العقليّة الأربعة، ٧ / ٢٠٤ و...

موجوداً فيه جميع الأجسام! تعالى الله عن ذلك١٢].

والدّليل على كونه عالماً وجهان:

الأوّل: أنّه مختار، وكلّ مختار عالم.

أمّا الصّغرى فقد مرّ بيانها.

وامّا الكبرى فلانّ فعل المختار تابع لقصده، ويستحيل قصد شيء من دون العلم به.

الثّاني: أنّه فعل الأفعال المحكمة والمتقنة، وكلّ من كان فعله كذلك فهو عالم بالضّرورة، كما أشار إليه

---

١٢ . وقد اعترف ملاصدرا ببطلان ذلك وقال:

... فمحال أن يكون المعقول تجسّما، والمجسّم معقولا. العرشيّة، ٢٢٥

وقد يقال في توجيه ذلك: "جميع الأشياء ـ حتى الأجسام والمادّيّات ـ في ذاته تعالى على نحو أعلى وأتمّ معرّاة+ عن حدود وجودها!"

وقد اعترف ملاصدرا ببطلان ذلك أيضاً حيث يقول:

ولاتصغ إلي قول من يقول هذه المكوّنات الجسمانيّة وإن كانت في حدود أنفسها جسمانيّة متغيّرة، لكنّها بالإضافة إلى ما فوقها من المبدأ الأوّل وعالم ملكوته ثابتة غير متغيّرة. وذلك لأنّ نحو وجود الشيء في نفسه لا يتبدّل بعروض الإضافة، وكون الشيء مادّيّاً عبارة عن خصوصيّات وجوده، ومادّيّة الشيء وتجرّده عنها ليسا صفتين خارجتين عن ذات، كما أنّ جوهريّة الجوهر ووجوده الخاصّ شيء واحد، وكذا عرضيّة العرض ووجوده؛ فكما أنّ وجوداً واحداً لايكون جوهراً وعرضاً باعتبارين، كذلك لايكون مجرّداً ومادّيّاً باعتبارين. (العرشيّة، ٢٢٥).

ومع هذا العجب منه حيث يقول في مقام حلّ الإشكال:

+نعم لو قيل هذه الصورة المادّيّة حاضرة عنده تعالى بصورها المفارقة بالذات، وبتبعيّتها هي أيضاً معلومة بالعرض لكان موجّهاً. وقد مرّ أنّ ما عند الله هي الحقائق المتأصّلة من الأشياء، ونسبتها إلى ما عند الله كنسبة الظلّ إلى الأصل. (ملاصدرا، العرشيّة، ٢٢٥ ـ ٢٢٦).

فإن فيه:

أوّلاً: يلزم من ذلك كون علم الله تعالى حصوليّاً لا حضوريّاً كما يدّعون

ثانياً: هو مبنيّ على قول السفسطائيّين وإنكار الوجود الحقيقيّ لما سوى الله

ثالثاً: إن كانت الأشياء لا شيئاً محضاً فلا تصير معلومة حتى بالعرض، وإن كانت موجودة فكيف تكون غير ذات الله وخارجة عنها مع أنّ الله تعالى عندكم هو كلّ الأشياء ولا يخرج عن ذاته عندكم شيء من الأشياء؟

بقوله:

﴿أَ ولَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ ما خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ والأَرْضَ وما بَيْنَهُما إِلّا بِالْحَقِّ﴾.

والباري تعالى عالم بكل ما يصحّ أن يكون معلوماً، واجباً كان أو ممكناً، قديماً كان أو حادثاً، خلافاً للفلاسفة حيث منعوا من علمه بالجزئيّات على وجه جزئيّ، لتغيّرها المستلزم لتغيّر العلم الذاتيّ بزعمهم.

وقلنا في جوابهم: المتغيّر هو المخلوق الخارجيّ لا العلم الذاتيّ.

الثالثة:إنّه تعالى حيّ

إنّه تعالى حيّ لأنّه قادر عالم فيكون حيّاً بالضّرورة. وحياته عبارة عن صحّة اتّصافه بالقدرة والعلم.

وقال الأشاعرة: هي صفة زائدة على ذاته مغايرة لهذه الصحّة،

والحقّ هو الأوّل [وإلّا لزم التركب والتجزّي في ذات الله تعالى وهو باطل].

الرابعة: إنّه تعالى مريد وكاره

اتّفق المسلمون على وصفه بالإرادة، واختلفوا في معناها.

فقال أبو الحسين البصريّ هي عبارة عن علمه تعالى بما في الفعل من المصلحة الدّاعي إلى إيجاده [ولا يذهب عليك أنّ العلم لايكون بنفسه علة لشيء، وإرادة الله تعالى نفس إيجاده بلا همّة ولاتروّ ولافكر ولاغير ذلك من صفات المخلوقين].

وقالت الأشاعرة والكرّامية وجماعة من المعتزلة: إنّها صفة زائدة مغائرة للقدرة والعلم، مخصّصة للفعل.

ثم اختلفوا، فقالت الأشاعرة: ذلك الزائد معنى قديم،

وقالت المعتزلة والكرامية: هو معني حادث.

فالكرّامية قالوا: هو قائم بذاته تعالى،

والمعتزلة قالوا: لا في محلّ،

وسيأتي بطلان الزيادة، فإذن الحقّ [هو أنّ إرادته تعالى التكوينيّة نفس إيجاده تعالى الأشياء مطابقاً للحكمة والعلم الإلهيّ بمصالح الأشياء كما بيّناه، وإرادته التشريعيّة هي أمره ونهيه ورضاه وسخطه بلا تغيّر في ذاته ولاانفعال].

والدّليل على ثبوت الإرادة [هو نفس الأدلّة الدالّة على وجود العالم بعد عدمه وحدوثه، بجميع أجزائه

وأوقاته وهو] من وجهين [تكوينيّ وتشريعيّ]:

الوجه الأوّل: إنّ تخصيص الأفعال بالإيجاد في وقت دون وقت آخر، وعلى وجه دون آخر، مع تساوي الأوقات والأحوال بالنّسبة إلى الفاعل والقابل لا بدّ له من مخصّص.

فذلك المخصّص إمّا القدرة الذّاتيّة، وهو باطل لأنّها متساوية النّسبة، فليست صالحة للتخصيص، ولانّ من شأنها التأثيروالإيجاد من غيرترجيح، وإمّا العلم وذلك أيضا باطل، لأنّ العلم تابع لتعيين الممكن وتقديره، فليس مخصّصاً وإلّا لكان متبوعاً.

وأمّا باقي الصّفات فظاهرأنها ليست صالحة للتخصيص.

فإذن المخصّص هو[نفس إيجاده تعالى وإعمال قدرته].

الوجه الثاني: أنّه تعالى أمربقوله:

﴿أَقِيمُوا الصَّلاةَ﴾

ونهي بقوله:

﴿وَلا تَقْرَبُوا الزِّنى﴾

والأمربالشيء يستلزم إرادته ضرورة، والنّهي عن الشّيء يستلزم كراهته ضرورة، فالباري تعالى مريد وكاره وهو المطلوب.

ثم إنّ إرادته تعالى ليست زائدة على ما ذكرناه، وإلّا لكانت إمّا معنى قديماً كما قالت الأشاعرة، فيلزم تعدّد القدماء، أو حادثاً، فإمّا في ذاته كما قالت الكرّامية فيكون محلّا للحوادث، وهو باطل كما سيأتي، وإمّا في غيره، فيلزم رجوع حكمه إلى الغيرلا إليه، وإمّا لا في محل كما تقول المعتزلة ففيه فسادان:

الأوّل) يلزم منه التّسلسل، لأنّ الحادث مسبوق بإرادة المحدث، فهي إذن حادثة، فننقل الكلام إليه ويتسلسل.

الثاني) استحالة وجود صفة لا في محلّ.

[وأمّا على قولنا فلا يلزم التسلسل لأنّ الإرادة على تعريفنا ليست صفة بمعنى حالة وكيفيّة فيه تعالى أو في غيره حتّى يسأل عن كونه في محلّ أو لا في محلّ ، بل هي نفس فعله تعالى وإيجاده، وهما نفس إعمال قدرته تعالى وإيجاده، كما أنّه لامعنى لإيجاده بإيجاد آخر، حتّى يتوهّم لزوم التسلسل، كما قال

مولانا الصادق عليه السلام:

إن الله خلق المشيّة بنفسها ثم خلق الأشياء بالمشيّة.[١٣]

الخامسة: إنه تعالى مدرِك

قد دلّت الدلائل النّقليّة على اتّصافه تعالى بالإدراك، وهو[فينا] زائد على العلم، فإنّا نجد الفرق بالضرورة بين علمنا بالسّواد والبياض والصّوت الهائل والحسن وبين إدركنا لها، وتلك الزّيادة راجعة إلى تأثّر الحاسّة، لكن قد دلّت الدلائل العقليّة على استحالة الحواسّ والآلات عليه تعالى، فيستحيل ذلك الزّائد عليه.

فادراكه هو علمه حينئذ بالمدركات.

والدليل على صحّة اتّصافه به هو ما دلّ على كونه عالماً بكلّ المعلومات من كونه حيّاً، فيصحّ أن يدرك. وقد ورد القرآن بثبوته له، فيجب إثباته له. فإدراكه هو علمه بالمدركات، وذلك هو المطلوب.

السادسة: إنّه تعالى قديم أزليّ باق أبديّ

إنّه تعالى قديم أزليّ باق أبديّ، لانّه واجب الوجود [الخالق المتعالي عن الزمان]، فيستحيل العدم السّابق واللاحق عليه.

[اعلم أنّ معنى] القديم والأزليّ [في الممكنات] هو المصاحب لمجموع الأزمنة المحقّقة والمقدّرة بالنّسبة إلى جانب الماضي. [ولاشيء من الممكنات بقديم وأزليّ كما بيّنّاه].

[ومعنى] الباقي والأبديّ [في الممكنات] هو المصاحب لجميع الأزمنة محقّقة كانت أو مقدّرة بالنّسبة إلى المستقبل. والسّرمديّ يعمّ الجميع. [وأمّا معاني هذه الصفات في الله تعالى فهو كونه منزّهاً ومتعالياً عن الزمان والوجود الامتداديّ، لا المصاحب للأزمنة والأوقات المتناهية أو غير المتناهية الموهومة، وإلّا لزم أن يكون حادثاً لما دلّ عليه برهان التطبيق من أنّ كلّ زمانيّ قابل للزيادة فهو حادث ومخلوق].

السابعة: إنّه تعالى متكلّم

إنّه تعالى متكلّم بالإجماع:

---

١٣ . الكلينيّ "قدّس سرّه": الكافي، ١ / ١١٠.

﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْلِيماً﴾.[١٤]

والمراد بالكلام الحروف والأصوات المسموعة المنتظمة.

ومعنى أنّه تعالى متكلّم أنّه يوجد الكلام في جسم من الأجسام.

وزعم الأشاعرة: أنّه معنى قديم قائم بذاته، يعبّر عنه بالعبارات المختلفة المتغيّرة المغايرة للعلم والقدرة، فليس بحرف ولا صوت ولا أمر ولا نهي ولا خبر ولا استخبار وغير ذلك من أساليب الكلام.

وقالت المعتزلة والكرّاميّة والحنابلة: هو الحروف والأصوات المركّبة تركيباً مفهِماً.

والحقّ الأخير لوجهين:

الأوّل: أنّ المتبادر إلى أفهام العقلاء هو ما ذكرناه، ولذلك لا يصفون بالكلام من لم يتّصف بذلك كالسّاكت والأخرس.

الثّاني: أنّ ما ذكروه غير متصوّر، فإنّ المتصوّر إمّا القدرة الذّاتيّة التي تصدر عنها الحروف والأصوات، وقد قالوا هو غيرها، أو العلم وقد قالوا هو غيره، وباقي الصّفات ليست صالحة لمصدريّة ما قالوه، وإذا لم يكن متصوّراً لم يصحّ إثباته إذ التّصديق مسبوق بالتصوّر.

الثامنة: إنّه تعالى صادق

إنّه تعالى صادق، لأنّ الكذب قبيح بالضّرورة، والله تعالى منزّه عن القبيح لاستحالة النقص عليه، [وليس المراد من نفي هذا النقص إثبات كونه تعالى وجوداً جامعاً لجميع الوجودات، مساوياً لكلّ الأشياء، واجداً لكلّ شيء، لأنه تعالى خالق الأشياء ومنشئها لا واجدها وكلّها].

الفصل الرابع: في صفات الله تعالى السلبيّة

الأولى: أنّه تعالى ليس بمركّب

إنّه تعالى ليس بمركّب، لا من كلّ الأشياء ولا من بعضها، وليس لذاته تعالى حصص، ولا مراتب وجوديّة، ولا ظهورات ولا تجلّيات، وإلّا لكان متجزّئاً ومفتقراً إلى أجزائه، والمفتقر ممكن.

[والأصحّ الأولى أن يقال: إنّ ما سوى الله تعالى متجزّئ، وكلّ متجزّئ حادث كما دلّ عليه برهان

---

[١٤]. النساء (٤)، ١٦٤.

التطبيق، ولو كان الله تعالى حادثاً لزم الدور أو التسلسل كما قال مولانا الإمام الجواد عليه السلام:

انّ ما سوى الواحد متجزئ، والله واحد أحد لا متجزئ ولا متوهّم بالقلّة والكثرة، وكلّ متجزئ أو متوهّم بالقلّة والكثرة فهو مخلوق دالّ على خالق له.[١٥]

الثّانية: أنّه ليس بجسم

أنّه ليس بجسم ولا عرض ولا جوهر، وإلّا افتقر إلى المكان، ولامتنع انفكاكه من الحوادث، فيكون حادثاً وهو محال.

وأنّه ليس في محلّ خلافاً للنصارى وجمع من المتصوّفة.

والمعقول من الحلول هو قيام موجود بموجود على سبيل التّبعيّة، فإن أرادوا هذا المعنى، فهو باطل، وإلّا لزم افتقار الواجب [الخالق]، وهو محال.

وإن أرادوا غيره، فلا بدّ من تصوّره أوّلاً، ثم الحكم عليه بالنّفي والإثبات.

[**إن قالوا**: نحن لا نقول بالحلول والاتّحاد، بل نقول: إنّه لم يكن شيء غيره تعالى من الأوّل حتى يتّحد به! فلا اتّحاد.

نقول: هذا أفظع+ وأقبح من القول بالحلول والاتحّاد! مضافاً إلى أنّ القائلين بالحلول والاتّحاد أيضاً لا يقولون بغير هذا القول].

ولا يصحّ عليه اللّذة والألم لامتناع المزاج عليه تعالى.

أمّا المتكلّمون فقد أطلقوا القول بنفي اللّذة، إمّا لاعتقادهم نفي اللّذات العقليّة، أو لعدم ورود ذلك في الشّرع. فإنّ صفاته تعالى وأسمائه توقيفيّة، لا يجوز لغيره التفوّه بها إلّا بإذن منه، لانّه ولو كان ذلك جائزاً عند العقل، لكنّه ليس من الأدب لجواز أن يكون غير جائز من جهة لا نعلمها. [وليعلم أنّ أسماء الله تعالى ليس مجرّد تسمية، بل كلّ أسمائه تعالى تكون أوصافاً له، فيمكن في وصفه تعالى وتسميته من عند أنفسنا أن نتوّرط في الجهل المركب ونكفر من حيث لا نعلم، حيث إنّ فكرنا ليس هو العقل دائماً، لأنّ العقل المطلق هو معصوم ويختصّ بالمعصومين عليهم السلام، وأمّا نحن فأهل الفكر غير المعصوم عن الخطأ، وإن كانت حجيّة القطع واليقين علينا ذاتيّة].

---

١٥ . بحار الأنوار، ١٥٣/٤.

ولا يتّحد بغيره لامتناع الاتّحاد المطلوب، فانّ المتّحدين بعد اتّحادهما إن بقيا موجودين فلا اتّحاد، لانّهما إثنان لا واحد. وإن عدما معاً، فلا اتّحاد بل وجد ثالث. وإن عدم أحدهما، وبقي الآخر فلا اتّحاد أيضاً، لأنّ المعدوم لا يتّحد بالموجود.

الثّالثة:

أنّه تعالى ليس محلّا للحوادث، لامتناع انفعاله عن غيره، وامتناع النّقص عليه.

الرّابعة:

أنّه تعالى تستحيل عليه الرّؤية البصريّة، لانّ كلّ مرئيّ فهو ذو جهة، لأنّه إمّا مقابل أو في حكم المقابل بالضّرورة، فيكون جسماً وهو محال، ولقوله تعالى:

﴿لَنْ تَرانِي﴾[١٦].

ولن النّافية للتّأبيد.

ثمّ إنّه ذهب المعتزلة إلى استحالة رؤيته بالبصر لتجرّده، وذهب المجسّمة والكرّاميّة إلى جواز رؤيته بالبصر مع المواجهة.

وأمّا الأشاعرة فاعتقدوا تجرّده، وقالوا بصحّة رؤيته، وخالفوا جميع العقلاء. وتحذلق بعضهم وقال: ليس مرادنا بالرّؤية الانطباع، أو خروج الشّعاع، بل الحالة التي تحصل من رؤية الشيء بعد حصول العلم به.

وقال بعضهم معنى الرّؤية هو أن ينكشف لعباده المؤمنين في الآخرة انكشاف البدر المرئيّ.

والحقّ أنّهم إن عنوا بذلك الكشف التّام فهو مسلّم، فإنّ المعارف تصير يوم القيمة [للشاكين أيضاً] ضروريّة، وإلّا فلا يتصوّر منه إلّا الرؤية، وهو باطل عقلاً وسمعاً.

[وعند الصوفيّة تكون الرؤية بمعنى وجدان ذات الله تعالى وواجديّنا نفس وجوده، كما يقال: إنّ الموج من البحر يرى الماء! يعني أنّ الموج واجد للماء، والماء موجود في الموج، فلا فرق بينهما الّا بالصغر والكبر والسعة والضيق، وهو المسمّى عندهم بالاختلاف بالشدة والضعف.

ثمّ يقولون: نحن أيضاً نرى الله، بمعنى أنّا واجدون لوجوده، كما أنّ الموج واجد لوجود البحر بمقدار

---

[١٦]. الأعراف (٧)، ١٤٣.

سعة وجوده.

ولاشكّ في بطلان هذا التفسير أيضاً، لأنّ وجود الله تعالى ليس في وجودنا، ولانحن موجودون في وجوده، وأنّا لا نجد وجود الله تعالى في وجودنا، وإلّا يلزم كونه تعالى متجزّياً متغيّراً، ولانستدلّ على وجود الخالق المتعال إلّا من جهة العقل الدالّ على أنّ الأثريدلّ على وجود مؤثّره وخالقه، وليس وجودنا موجوداً وحاضراً في وجود الله تعالى كما توهّموه وتوهّمه القائلون بالعلم الحضوري].

الخامسة:

في نفي الشريك عنه، للسّمع وإجماع الأنبياء، وهو حجّة هنا لعدم توقّف صدقهم على ثبوت الوحدانيّة وللتّمانع، فيفسد نظام الوجود، ولاستلزامه التّركيب، لاشتراك الواجبين في كونهما واجبي الوجود، فلا بدّ من مائز.

[**قد يقال:** إنّ وجود الله تعالى غير متناه فلا شريك له بل لا موجود سواه، وإلّا لزم كونه محدوداً متناهياً، وهذا الدليل باطل، لأنّ وصف التناهي وعدم التناهي يكون من شؤون الأشياء ذوات الأجزاء والامتداد، وهو تعالى ليس كذلك، فلا يتصف بالتناهي أو عدم التناهي.

فالأصح الأولى أن يقال: إنّ فرض التعدّد لشيء لا يمكن إلّا إذا كان متجزّيا امتداديّا، وحيث إن الله تعالى لا يكون كذلك فلا يمكن تعدّده، ولاشريك له].

السّادسة:

ذهب الأشاعرة إلى انّه تعالى قادر بقدرة، وعالم بعلم، وحيّ بحياة إلى غير ذلك من الصّفات، وهي معان قديمة زائدة على ذاته، قائمة بها.

وقالت البهشميّة: إنّه تعالى مساو لغيره من الذّوات، وممتاز بحالة تسمّي الألوهيّة، وتلك الحالة توجب له أحوالاً أربعة: وهي القادريّة والعالميّة والحيّيّة والموجوديّة. والحال عندهم صفة لموجود ولاتوصف بالوجود ولا بالعدم، والباري تعالى قادر باعتبار تلك القادريّة أو عالم باعتبار تلك العالميّة، إلى غير ذلك.

وبطلان تلك الدعوى ضروريّ، لأنّ الشّيء إمّا موجود أو معدوم، إذ لا واسطة بينهما، وأنّه لو كان قادراً بقدرة، وعالماً بعلم، وغير ذلك، لافتقر في صفاته إلى ذلك المعنى، فيكون ممكناً، هذا خلف.

السّابعة:

أنّه تعالى غنيّ ليس بمحتاج، لأنّ وجوب وجوده [وكونه خالقاً بخلاف كلّ شيء، ومتعالياً عن كلّ

شيء] دون غيره يقتضي استغناءه عنه، وافتقار غيره إليه.

الفصل الخامس

العدل

وفيه مباحث:

الأوّل:

العقل قاض بالضّرورة أنّ من الأفعال ما هو حسن، كردّ الوديعة والإحسان والصّدق النّافع، وبعضها ما هو قبيح، كالظّلم والكذب الضارّ، ولهذا حكم بهما من نفي الشّرائع، كالملاحدة وحكماء الهند، ولأنهما لو انتفيا عقلاً لانتفيا سمعاً، لانتفاء قبح الكذب حينئذ من الشّارع.

الثّاني:

إنّا فاعلون بالاختيار، والضّرورة قاضية بذلك، للفرق الضّروري بين سقوط الإنسان من سطح، ونزوله منه على الدّرج، ولامتناع تكليفنا بشيء فلا عصيان، ولقبح أن يخلق الفعل فينا، ثمّ يعذّبنا عليه، وللسّمع.

ذهب ابو الحسن الاشعري ومن تابعه إلى أن الأفعال كلّها واقعة بقدرة الله تعالى، وأنّه لا فعل للعبد أصلاً.

وقال بعض الأشعريّة: إنّ ذات الفعل من الله، والعبد له الكسب، وفسّروا الكسب بأنّه كون الفعل طاعة أو معصية.

وقال بعضهم: معناه إنّ العبد إذا صمّم العزم على الشيء، خلق الله تعالى الفعل عقيبه.

وقالت المعتزلة والزيديّة والإماميّة: إن الأفعال الصّادرة من العبد وصفاتها، والكسب الّذي ذكروه كلّها واقعة بقدرة العبد واختياره، وإنّه ليس بمجبور على فعله، بل له أن يفعل وله أن لا يفعل.

وهو الحقّ كقوله تعالى:

﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾.

﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلّا الظَّنَّ﴾.

﴿حتى يُغَيِّرُوا ما بِأَنْفُسِهِمْ﴾.

﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾.

﴿كُلُّ امْرِئٍ بِما كَسَبَ رَهِينٌ﴾.

﴿جَزاءً بِما كانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

إلى غير ذلك، وكذلك آيات الوعد والوعيد، والذّمّ والمدح وهي أكثر من أن تحصى.

[**قد يقال:** إنّ وجود المعلول لا يمكن تخلّفه عن وجود علّته، كصدور الحرارة عن النار،

والجواب: أنّ الفاعل المختار غير الفاعل الموجب، فقستم بغير قياس، فلا توجد فعل الفاعل المختار إلّا باختياره فلا جبر.]

الثّالث:

في استحالة القبح عليه تعالى، لأنّ له صارفاً عنه وهو العلم بالقبح، ولا داعي له إليه، لأنّه إمّا ال+داعي الحاجة الممتنعة عليه، أو الحكمة وهي منتفية هنا؛ ولأنّه لو جاز صدوره لامتنع إثبات النّبوّات. فحينئذ يستحيل عليه إرادة القبيح، لأنّها قبيحة.

ذهب الأشاعرة [وأهل العرفان] إلى أنّه تعالى مريد لمجموع الكائنات حسنة كانت أو قبيحة، شرّاً كان أو خيراً، إيماناً كان أو كفراً، لأنّه موجد للكلّ، فهو مريد له. وذهبت المعتزلة إلى استحالة إرادته للقبيح أو الكفر، وهو الحقّ، لأنّ إرادة القبيح، أيضاً قبيحة.

الرّابع:

في أنه تعالى يفعل لغرض

إنه تعالى يفعل لغرض لدلالة القرآن عليه، ولاستلزام نفيه العبث، وهو قبيح.

ذهبت الأشاعرة إلى أنّه تعالى لا يفعل لغرض، وإلّا لكان ناقصاً مستكملاً بذلك الغرض.١٧

وقالت المعتزلة: أنّ أفعال الله معلّلة بالأغراض، وإلّا لكان عابثاً، تعالى الله عنه، وهو مذهب

---

١٧ . وقد يقال: إنّه تعالى لا غرض له غير ذاته! وهذا الكلام مضافاً إلى كونه كلاماً شعريًاً؛ ليس له معنى في نفسه، لأنّ ذاته تعالى حاصلة موجودة ولامعنى لكون ذاته غرضاً من فعله!!

أصحابنا الإماميّة.

وهو الحقّ لوجهين: نقليّ وعقليّ، أمّا النّقليّ فدلالة القرآن عليه ظاهرة، كقوله تعالى:

﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّما خَلَقْناكُمْ عَبَثاً وأَنَّكُمْ إلينا لا تُرْجَعُونَ﴾.

﴿وَما خَلَقْتُ الْجِنَّ والإنْسَ إلّا لِيَعْبُدُونِ﴾.

﴿وَما خَلَقْنَا السَّماءَ والأَرْضَ وما بَيْنَهُما باطِلاً ذلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

وأمّا قولهم: «لو كان فاعلاً لغرض لكان مستكملاً بذلك»، فإنّما يلزم الاستكمال أن لو كان الغرض عائداً إليه، لكنّه ليس كذلك بل هل هو عائد إمّا إلى منفعة العبد، أو لاقتضاء نظام الوجود[١٨] وذلك لا يلزم منه الاستكمال.

وليس الغرض الإضرار لقبحه، بل النّفع.

الفصل السادس:

في التكليف+

لا بدّ من التّكليف، والتّكليف لغة مأخوذ من الكلفة وهي المشقّة.

واصطلاحاً هو بعث من تجب طاعته على ما فيه مشقّة على جهة الابتداء بشرط الإعلام، وإلّا لكان مغرياً بالقبيح حيث خلق الشّهوات والميل إلى القبيح، والنّفور عن الحسن، فلا بدّ من زاجر وهو التّكليف. والعلم غير كاف لاستسهال[١٩] الذّمّ في قضاء الوطر.[٢٠]

فالبعث على الشيء هو الحمل عليه.

ومن تجب طاعته هو الله تعالى، فلذلك قال: «على جهة الابتداء»، لانّ وجوب طاعة غير الله كالنّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم والإمام عليه السلام والوالد والسيّد والمنعم تابع ومتفرّع على طاعة الله.

---

١٨ . هذا أيضا إذا كان فيه ضرر للعبد فلا يفعله الله تعالى.+

١٩ . اسْتَسْهَلَ الشيءَ: عَدَّه سَهْلًا. (لسان العرب).

٢٠ . الوطر: كل حاجة كان لصاحبها فيها همة فهي وطره. (كتاب العين).

وقوله: «على ما فيه مشقّة»: احتراز عما لا مشقّة فيه، كالبعث على النكاح المستلذّ، وأكل المستلذّات من الأطعمة والأشربة.

وجهة حسنه التّعريض للثّواب، أعني النّفع المستحقّ المقارن للتّعظيم والإجلال الّذي يستحيل الابتداء به.[٢١]

الفصل السابع

في النبوّة

النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم هو الإنسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة أحد من البشر.

فبقيد «الانسان» يخرج الملك، وبقيد «المخبر» عن الله يخرج المخبر عن غيره، وبقيد «عدم واسطة بشر» يخرج الإمام والعالمّ فانّهما مخبران عن الله تعالى بواسطة النبيّ.

إنّ النّبوّة مع حسنها ـ خلافاً للبراهمة ـ واجبة في الحكمة خلافاً للأشاعرة، والدّليل على ذلك هو أنّه لما كان المقصود من إيجاد الخلق هو المصلحة العائدة إليهم، كان إسعافهم[٢٢] بما فيه مصالحهم وردعهم عمّا فيه مفاسدهم واجباً في الحكمة، وذلك إمّا في أحوال معاشهم أو أحوال معادهم.

---

٢١ . كلام من كلام الأمير، وهو أمير الكلام، يناست المقام جدّاً، يغنيك عن جميع ما طوّلوه في المقام أهل الكلام: إنّه اتّصل بأمير المؤمنين عليه السلام أنّ قوماً من أصحابه خاضوا في التعديل والتجوير، فخرج حتى صعد المنبر، وحمد الله وأثني عليه، ثمّ قال:

أيّها الناس! إنّ الله تبارك وتعالى لمّا خلق خلقه أراد أن يكونوا على آداب رفيعة وأخلاق شريفة، فعلم أنّهم لم يكونوا كذلك إلّا بأن يعرّفهم ما لهم وما عليهم، والتعريف لا يكون إلّا بالأمر والنهي، والأمر والنهي لا يجتمعان إلّا بالوعد والوعيد، والوعد لا يكون إلّا بالترغيب، والوعيد لا يكون إلّا بالترهيب، والترغيب لا يكون إلّا بما تشتهيه أنفسهم وتلذّ أعينهم، والترهيب لا يكون إلّا بضدّ ذلك.

ثمّ خلقهم في داره وأراهم طرفاً من اللذات ليستدلّوا به على ما ورائهم من اللذات الخالصة التي لا يشوبها ألم، ألا وهي الجنّة؛ وأراهم طرفاً من الآلام ليستدلّوا به على ما ورائهم من الآلام الخالصة التي لا يشوبها لذّة، ألا وهي النار؛ فمن أجل ذلك ترون نعيم الدنيا مخلوطاً بمحنها، وسرورها ممزوجاً بكدرها وغمومها. (بحار الأنوار، ٥ / ٣١٦، عن الاحتجاج).

٢٢ . الإِسْعافُ: قضاء الحاجة. (لسان العرب).

أمّا أحوال معاشهم فلا بدّ حينئذ من وجود شخص لم يحصل له التعلّق المانع، بحيث يقرّر لهم الدلائل ويوضحها لهم ويزيل الشّبهات ويدفعها ويعضد ما اهتدت إليه عقولهم، ويبيّن لهم ما لم يهتدوا إليه [من المعارف والأحكام]، ويذكرهم خالقهم ومعبودهم، ويقرّر لهم العبادات والأعمال الصّالحة ما هي؟ وكيف هي؟ على وجه يوجب لهم الزّلفى عند ربّهم، ويكرّرها عليهم ليستحفظ التذكير بالتكرير كي لا يستولي عليهم السّهو والنّسيان اللّذان هما كالطبيعة الثانية للإنسان.

الفصل الثامن

نبوّة نبيّنا محمّد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله وسلّم)

وفيه مباحث:

الأوّل:

نبيّنا هو محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلّم)، لأنّه ظهرت المعجزة على يده كالقرآن، وانشقاق القمر، ونبوع الماء من بين أصابعه، وإشباع الخلق الكثير من الطّعام القليل، وتسبيح الحصى[٢٣] في كفّه، وهي أكثر من أن تحصى. وادّعى النّبوّة فيكون صادقاً، وإلّا لزم إغراء[٢٤] المكلّفين بالقبيح فيكون محالاً.

والمعجز هو الأمر الخارق للعادة المطابق للدّعوى المقرون بالتحدّي المتعذّر على الخلق الإتيان بمثله.

أمّا اعتبار خرق العادة، إذ لولاه لما كان معجزاً كطلوع الشمس من مشرقها.

وأمّا مطابقته الدّعوى، فلدلالته على صدق ما ادّعاه، إذ لو خالف ذلك كما في قضية مسيلمة الكذّاب لما دلّ على الصّدق.

وأمّا التّعذّر على الخلق، فلأنّه لو كان أكثريّ الوقوع لما دلّ أيضاً على النّبوّة.

الثّاني:

في وجوب عصمته. العصمة لطف خفي يفعل الله تعالى بالمكلّف بحيث لا يكون له داع إلى ترك

---

[٢٣] . الحصى: صغار الحجارة. (كتاب العين).

[٢٤] . أَغْرَى بينهم العَداوة: أَلْقاها كأَنّه أَلْزَقَها بهم. (لسان العرب).

الطّاعة وارتكاب المعصية مع قدرته على ذلك، لانّه لو لا ذلك لم يحصل الوثوق بقوله فانتفت فائدة البعثة وهو محال.

ذهب بعضهم إلى انّ المعصوم لا يمكنه الإتيان بالمعاصي، وهو باطل، وإلّا لما استحقّ مدحاً.

الثّالث:

في أنّه معصوم من أوّل عمره إلى آخره، لعدم انقياد القلوب إلى طاعة من عهد منه في سالف عمره أنواع المعاصي والكبائر وما تنفر النّفس عنه.

وامّا ما ورد في الكتاب العزيز والأخبار ممّا يتوّهم صدور الذّنب عنهم، فمحمول على ترك الأولى، جمعاً بين ما دلّ العقل عليه وبين صحّة النّقل، مع أنّ جميع ذلك قد ذكر له وجوه ومحامل في مواضعه.

الرّابع:

يجب أن يكون أفضل أهل زمانه، لقبح تقديم المفضول على الفاضل عقلاً وسمعاً.

قال الله تعالى:

﴿أَ فَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدِّي إِلّا أَنْ يُهْدى فَما لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾.

الخامس:

يجب أن يكون منزّهاً عن دناءة الآباء وعهر الأمّهات، وعن الرذائل الخلقيّة والعيوب الخلقيّة، لما في ذلك من النّقص، فيسقط محلّه من القلوب، والمطلوب خلافه.

الفصل التاسع

في الإمامة

و فيه مباحث:

الأوّل: في البرهان عليه

الإمامة رئاسة عامّة في أمور الدّنيا والدّين لشخص من الأشخاص نيابة عن النبيّ.

وهي واجبة عقلاً، لأنّ كلّ ما دلّ على وجوب النّبوّة فهو دالّ على وجوب الإمامة، إذ الإمامة خلافة عن النّبوّة قائمة مقامها إلّا في تلقّي الوحي الإلهيّ بلا واسطة، وكما أن تلك واجبة على الله تعالى في

الحكمة، فكذا هذه.

وأمّا الّذين قالوا بوجوبها على الخلق، فقالوا يجب عليهم نصب الرّئيس لدفع الضّرر من أنفسهم، ودفع الضّرر واجب. قلنا لا نزاع في كونها دافعة للضّرر وكونها واجبة، وانّما النّزاع في تفويض ذلك إلى الخلق لما في ذلك من الاختلاف الواقع في تعيين الأئمّة، فيؤدّي إلى الضّرر المطلوب زواله. وأيضاً اشتراط العصمة ووجوب النّص يدفع ذلك كلّه.

الثاني: يجب أن يكون الإمام معصوماً

واختلف في اشتراطها في الإمام. فاشترطها أصحابنا الإثني عشريّة والإسماعيليّة خلافاً لباقي الفرق، وذلك لأنّه:

ألف) يجب أن يكون الإمام معصوماً، وإلّا تسلسل، لأنّ الحاجة الدّاعية إلى الإمام هي ردع الظّالم عن ظلمه والانتصاف للمظلوم منه، فلو جاز أن يكون غير معصوم لافتقر إلى إمام آخر ويتسلسل وهو محال.

وإنّه لو فعل المعصية، فإن وجب الإنكار عليه سقط محلّه من القلوب وانتفت فائدة نصبه، وإن لم يجب سقط وجوب الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر وهو محال،

وإنّه حافظ للشّرع فلا بدّ من عصمته ليؤمن من الزّيادة والنّقصان، لأنّ الحافظ للشّرع إمّا الكتاب، أو السنّة المتواترة، أو الإجماع، أو البراءة الأصلية، أو القياس، أو خبر الواحد، أو الاستصحاب.

وكلّ واحد من هذه غير صالح للمحافظة. أمّا الكتاب والسّنة فلكونهما غير وافيين بكلّ الأحكام، مع أنّ لله تعالى في كلّ واقعة حكماً يجب تحصيله.

وأمّا الإجماع فلوجهين:

الأوّل: تعذّره في أكثر الوقائع مع أنّ لله فيها حكماً.

الثّاني: أنّه على تقدير عدم المعصوم لا يكون في الإجماع حجّيّة، فيكون الإجماع غير مفيد لجواز الخطاء على كل واحد منهم وكذا على الكلّ.

ولجواز الخطاء على الكلّ أشار تعالى بقوله:

﴿أَفَإِنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ على أَعْقابِكُمْ﴾.

وقال صلى الله عليه وآله وسلّم:

«ألّا لا ترجعوا بعدي كفّارا».

وأمّا البراءة الأصليّة، فلأنه يلزم منه ارتفاع أكثر الأحكام الشّرعيّة، إذ يقال الأصل براءة الذّمّة من وجوب أو حرمة.

وأمّا الثلاثة الباقية فتشترك في إفادتها الظّنّ، و:

﴿الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً﴾.

خصوصاً والدّليل قائم في منع القياس، وذلك لأنّ مبنى شرعنا على اختلاف المتّفقات كوجوب صوم آخر شهر رمضان وتحريمه أوّل شوّال، واتّفاق المختلفات كوجوب الوضوء من البول والغائط، واتّفاق القتل خطاء والظهار في الكفّارة.

هذا مع أنّ الشّارع قطع يد سارق القليل دون غاصب الكثير، وجلد بقذف الزنا وأوجب فيه أربع شهادات دون الكفر، وذلك كلّه ينافي القياس.

ب) قوله تعالى:

﴿لا يَنالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾.

إنّ غير المعصوم ظالم، ولا شيء من الظالم بصالح للإمامة، فلا شيء من غير المعصوم بصالح للإمامة.

أمّا الصغرى، فلأنّ الظالم واضع للشيء في غير موضعه، وغير المعصوم كذلك.

وأما الكبرى، فلقوله تعالى:

﴿لا يَنالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾.

والمراد بالعهد عهد الإمامة، لدلالة الآية على ذلك.

الثالث: الإمام يجب أن يكون منصوصاً عليه

الإمام يجب أن يكون [مؤيدا بالمعجز إما بالساقلال وإما ممن ينص عليه+]منصوصاً عليه، لأنّ العصمة من الأمور الباطنة الّتي لا يعلمها إلّا الله تعالى، فلا بدّ من نصّ من يعلم عصمته عليه، أو ظهور معجزة على يده تدلّ على صدقه.

قالت الزّيديّة: كلّ فاطميّ عالم زاهد خرج بالسّيف وادّعى الإمامة فهو إمام.

والحقّ خلاف ذلك من وجهين:

الأوّل) أنّ الإمامة خلافة عن الله ورسوله فلا يحصل إلّا بقولهما.

والثّاني) أنّ إثبات الإمامة بالبيعة والدّعوى يفضي إلى الفتنة، لاحتمال أن يبايع كلّ فرقة شخصاً، أو يدّعي كلّ فاطميّ عالم الإمامة، فيقع التحارب والتجاذب.

الرابع: الإمام يجب أن يكون أفضل الرّعيّة

الإمام يجب أن يكون أفضل الرّعيّة لما تقدّم في النبيّ.

الخامس: الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم عليّ بن أبي طالب (عليهما السلام)

قال قوم: إنّ الإمام بعد رسول الله العبّاس بن عبد المطلب بإرثه.

وقال جمهور المسلمين: هو أبو بكر بن ابن أبي قحافة باختيار النّاس له.

وقالت الشّيعة: هو عليّ بن أبي طالب (عليهما السلام) بالنّصّ عليه من الله ورسوله، وذلك هو الحقّ.

وقد استدلّ المصنّف على حقيّته بوجوه:

الأوّل) ما نقلته الشّيعة نقلاً متواتراً بحيث أفاد العلم يقيناً من قول النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلّم في حقّه:

«سلّموا عليه بإمرة المؤمنين».+

«وأنت الخليفة من بعدي».+

«وأنت وليّ كلّ مؤمن ومؤمنة بعدي».+

وغير ذلك من الألفاظ الدّالة على المقصود، فيكون هو الإمام، وذلك هو المطلوب.

الثّاني) إنّه أفضل النّاس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم، فيكون هو الإمام، لقبح تقديم+ المفضول على الفاضل.

أمّا أنّه أفضل فلوجهين:

الأوّل) أنّه مساو للنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، والنبيّ أفضل فكذا مساويه، وإلّا لم يكن مساوياً.

أمّا أنّه مساو له، فلقوله تعالى في آية المباهلة:

﴿وَأَنْفُسَنا وأَنْفُسَكُمْ﴾.[٢٥]

والمراد بأنفسنا هو عليّ بن أبي طالب (عليهما السلام) لما ثبت بالنّقل الصحيح، ولا شكّ أنّه ليس المراد به أنّ نفسه هي نفسه لبطلان الاتّحاد، فيكون المراد أنّه مثله ومساويه، كما يقال: «زيد الأسد» أي مثله في الشّجاعة، وإذا كان مساوياً له كان أفضل وهو المطلوب.

الثّاني) أنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم احتاج إليه في المباهلة في دعائه دون غيره من الصّحابة والأنساب، والمحتاج إليه أفضل من غيره خصوصاً في هذه الواقعة العظيمة الّتي هي من قواعد النّبوّة ومؤسّساتها.

الثّالث) أنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً ولا شيء من غيرعليّ عليه السلام ممّن ادّعيت له الإمامة بمعصوم، فلا شيء من غيره بإمام.

أمّا الصّغرى فقد تقدّم بيانها،

وأمّا الكبرى فللإجماع على عدم عصمة العبّاس وأبي بكر، فيكون عليّ عليه السلام هو المعصوم، فيكون هو الإمام، وإلّا لزم إمّا خرق الإجماع لو أثبتناها لغيره، أو خلوّ الزّمان من إمام معصوم، وكلاهما باطلان.

الرّابع) انّه أعلم النّاس بعد رسول الله فيكون هو الإمام.

أمّا الأوّل فلوجوه:

الأوّل) إنّه كان دائم المصاحبة للرّسول الّذي هو الكامل المطلق بعد الله، وكان شديد المحبّة له والحرص على تعليمه. وإذا اتّفق هذا +الشّخص وجب أن يكون أعلم من كلّ أحد بعد ذلك المعلّم وهو ظاهر.

الثّاني) إنّ أكابرالعلماء من الصّحابة والتّابعين كانوا يرجعون إليه في الوقائع الّتي تعرض لهم ويأخذون بقوله ويرجعون عن اجتهادهم، وذلك بيّن في كتب التواريخ والسّير.

والثّالث) أنّ أرباب الفنون في العلوم كلّها يرجعون إليه، فانّ أصحاب التّفسيريأخذون بقول ابن عباس، وهو كان أحد تلامذته، حتى قال:

---

[٢٥]. آل عمران (٣)، ٦١.

«إنّه شرح لي في باء بسم الله الرّحمن الرّحيم من أوّل الليل إلى آخره».

وأرباب الكلام يرجعون إله، أمّا المعتزلة فيرجعون إلى أبي عليّ الجبّ+ائيّ، وهو يرجع في العلم إلى أبي هاشم بن محمد بن الحنفيّة، وهو يرجع إلى أبيه عليه السلام. وامّا الأشاعرة فلانّهم يرجعون إلى أبي الحسن الأشعريّ، وهو تلميذ أبي عليّ الجبّائيّ. وأمّا الإماميّة فرجوعهم إله ظاهر، ولو لم يكن إلّا كلامه في نهج البلاغة وغيره الّذي قرّر فيه المباحث الالهيّة في التّوحيد والعدل والقضاء والقدر وكيفيّة السّلوك ومراتب المعارف الحقيّة+ و+قواعد الخطابيّة وقوانين الفصاحة والبلاغة وغير ذلك من الفنون، لكان فيه غنية للمعتبر وعبرة للمتفكّر.

وأمّا أرباب الفقه فرجوع رؤساء المجتهدين من الفرق إلى تلامذته مشهور، وفتاواه العجيبة في الفقه مذكورة في مواضعها، كحكمه في قضية الحالف: أنّه لا يحلّ قيد عبده حتى يتصدّق بوزنه فضّة؛ وحكمه في قضية صاحب الأرغفة وغير ذلك.

الرّابع) قول النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في حقّه:

«أقضاكم عليّ».+

ومعلوم أنّ القضاء يحتاج فيه إلى العلوم الكثيرة فيكون محيطاً بها.

الخامس) قوله صلّى+(يا عليه السلام) الله عليه وآله وسلّم:

«لو ثنّيت لي الوسادة فجلست عليها لحكمت بين أهل التّورية بتوراتهم، وبين أهل الفرقان بفرقانهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وبين أهل الزّبور بزبورهم. والله ما من آية نزلت في ليل أو نهار أو سهل أو جبل إلّا وأنا أعلم في من نزلت وفي أي شيء نزلت».

وذلك يدلّ على إحاطته بمجموع العلوم الإلهية، وإذا كان أعلم كان متعيّناً للإمامة وهو المطلوب.

الخامس) إنّه أزهد النّاس بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فيكون هو الإمام، لأنّ الأزهد أفضل.

أمّا أنّه أزهد فناهيك في ذلك تصفّح كلامه في الزّهد والمواعظ والأوامر والزّواجر والإعراض عن الدّنيا، وظهرت آثار ذلك عنه حتى طلّق الدّنيا ثلثاً، وأعرض عن مستلذّاتها في المأكل والملبس، ولم يعرف له أحد ورطة في فعل دنيويّ حتى أنّه كان يختم أوعية خبزه، فقيل له في ذلك، فقال:

«أخاف أن يضع لي فيه أحد ولديّ إداماً».

ويكفيك بزهده أنّه آثر بقوته وقوت عياله المسكين واليتيم والأسير، حتّى نزل في ذلك قرآن دلّ على أفضليّته وعصمته.

السادس: الأدلّة الدالّة على إمامته عليه السلام

والأدلّة في ذلك لا تحصى كثرة وهو من وجوه:

الأوّل) قوله تعالى:

«إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ ورَسُولُهُ والَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ ويُؤْتُونَ الزَّكاةَ وهُمْ راكِعُونَ».

وذلك يتوقّف على وجوه:

الأوّل: إنّما للحصر، وإن المراد بذلك البعض وهو عليّ بن أبي طالب (عليهما السلام) خاصّة، للنقل الصّحيح، واتّفاق أكثر المفسّرين على أنّه كان يصلّي، فسأله سائل فاعطاه خاتمه راكعاً.

الثّاني: أنّه نقل نقلاً متواتراً انّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لما رجع من حجّة الوداع أمر بالنّزول بغدير خمّ وقت الظهر، ووضعت له الأحمال شبه المنبر، وخطب النّاس واستدعي عليّاً ورفع بيده وقال:

«أيّها النّاس ألست أولى بكم من أنفسكم؟

قالوا: بلي يا رسول الله.

قال: فمن كنت مولاه فهذا عليّ مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحقّ معه كيف ما دار».

يكرّر ذلك عليهم.

والمراد بالمولى هو الأولى، لانّ أوّل الخبر يدلّ على ذلك، وهو قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «ألست أولى بكم»،

ولقوله تعالى في حقّ الكفّار:

﴿مَأْواكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلاكُمْ﴾.

أي أولى بكم.

وأيضاً فإنّ غير ذلك من معانيه غير جائز هنا، كالجار والمعتق والحليف وابن العمّ، لاستحالة أن يقوم

النبيّ في ذلك الوقت الشّديد الحرّ ويدعو النّاس ويخبرهم بأشياء لا مزيد فائدة فيها بأن يقول: من كنت جاره أو معتقه أو ابن عمّه، فعليّ كذلك! وإذا كان عليّ هو الأولى بنا، فيكون هو الإمام.

الثّالث: ورد متواتراً انّه صلّى الله عليه وآله وسلّم قال لعليّ:

«أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدي».

أثبت له جميع مراتب هارون من موسى واستثني النّبوّة، ومن جملة منازل هارون من موسى أنّه كان خليفة له لكنّه توفّي قبله، وعليّ عاش بعد رسول الله فيكون خلافته ثابتة، إذ لا موجب لزوالها.

الرّابع: قوله تعالى:

﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولِي الامْرِ مِنْكُمْ﴾.

فالمراد بأولي الامر إمّا من علمت عصمته أو لا، والثّاني باطل لاستحالة أن يأمر الله بالطّاعة المطلقة لمن يجوز عليه الخطاء، فتعيّن الأوّل، فيكون هو عليّ ابن أبي طالب، اذ لم تدّع العصمة إلّا فيه وفي أولاده فيكونوا+ ن هم المقصودين، وهو المطلوب.

وهذا الاستدلال بعينه جار في قوله تعالى:

﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾.

الخامس: أنّه ادّعي الإمامة، وظهر المعجزة على يده، وكلّ من كان كذلك فهو صادق في دعواه.

أمّا أنّه ادّعي الإمامة فظاهر في كتب السّير والتواريخ حكاية أقواله وشكايته ومخاصمته، حتّى أنّه لمّا رأى تخاذلهم عنه قعد في بيته واشتغل بجمع كتاب ربّه، وطلبوه للبيعة فامتنع، فأضرموا في بيته النّار، وأخرجوه قهراً.

ويكفيك في الوقوف على شكايته في هذا المعنى خطبته الموسومة «بالشقشقيّة» في «نهج البلاغة».

وأمّا ظهور المعجزة فكثيرة، منها قلع باب خيبر، ومنها رفع الصّخرة العظيمة عن فم القليب لمّا عجز العسكر+قلعها، ومنها ردّ الشّمس حتّى عادت إلى موضعها في الفلك، وغير ذلك ممّا لا يحصي.

وأمّا أنّ كلّ من كان كذلك فهو صادق، فلما تقدّم في النّبوة.

السّادس: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إمّا أن يكون قد نصّ على إمام أو لا،

الثّاني باطل لوجهين:

الأوّل) أنّ النصّ على إمام واجب، تكميلاً للدّين وتعييناً لحافظه، فلو أخلّ به رسول الله لزم إخلاله بالواجب.

الثّاني) إنه لمّا كان شفقته ورأفته للمكلّفين ورعايته لمصالحهم بحيث علّمهم مواقع الاستنجاء والجنابة وغير ذلك ممّا لا نسبة له في المصلحة إلى الإمامة فيستحيل في حكمته وعصمته أن لا يعيّن لهم من يرجعون إليه في وقائعهم وسدّ عوراتهم لمّ ؟؟+=الفهم، فتعيّن الأوّل.

ولم يدّع النّص لغير عليّ وأبي بكر إجماعاً فبقي أن يكون المنصوص عليه إمّا عليّاً عليه السلام أو أبا بكر، والثّاني باطل، فتعيّن الأوّل.

وأمّا بطلان الثّاني فلوجوه:

الأوّل: إنّه لو كان منصوصاً عليه لكان توقيف الأمر على البيعة معصية قادحة في إمامته.

الثّاني: إنّه لو كان منصوصاً عليه لذكر ذلك وادّعاه في حال بيعته أو بعدها أو قبلها، إذ لا عطر بعد عرس، لكنّه لم يدّع ذلك فلم يكن منصوصاً عليه.

الثّالث: إنّه لو كان منصوصاً عليه لكان استقالته من الخلافة في قوله:

«أقيلوني فلست بخيركم وعليّ فيكم».

من أعظم المعاصي، إذ هو ردّ على الله ورسوله فيكون قادحاً في إمامته.

الرّابع: إنّه لو كان منصوصاً عليه لما شكّ عند موته في استحقاقه الخلافة، لكنّه شكّ حيث قال:

«يا ليتني كنت سألت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم هل للأنصار في هذا الأمر حقّ أم لا؟»+

الخامس: إنّه لو كان منصوصاً عليه لما أمره رسول الله بالخروج مع جيش أسامة، لأنّه كان عليلاً وقد نعيت إليه نفسه حتّى قال:

«نعيت إليّ نفسي ويوشك أن أقبض لأنّه كان جبرئيل يعارضني بالقرآن كلّ سنة مرّة وأنّه عارضني به السّنة مرّتين».

فلو كان والحال هذه الإمام هو أبو بكر لما أمر بالتخلّف عنه، لكنّه حثّ على خروج الكلّ، ولعن المتخلّف، وأنكر عليه لمّا تخلّف عنهم.

السّادس: أنّه لا واحد من غير عليّ من الجماعة الّذين ادّعيت لهم الإمامة يصلح لها، فتعيّن هو عليه السلام.

أمّا الأوّل+: فلأنّهم كانوا ظلمة لتقدّم كفرهم، فلا يناالهم عهد الإمامة لقوله تعالى:

﴿لا يَنالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾.[٢٦]

السابع: إثبات إمامة الأئمة القائمين بالأمر بعده

ثمّ من بعده ولده الحسن عليه السلام، ثمّ الحسين عليه السلام، ثمّ عليّ بن الحسين عليه السلام، ثمّ محمّد بن عليّ الباقرعليه السلام، ثمّ جعفربن محمّد الصّادق عليه السلام، ثمّ موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام، ثمّ عليّ بن موسى الرّضا عليه السلام، ثمّ محمّد بن عليّ الجواد عليه السلام، ثمّ عليّ بن محمّد الهادي عليه السلام، ثمّ الحسن بن عليّ العسكريّ عليه السلام، ثمّ محمّد بن الحسن صاحب الزّمان صلوات الله عليهم، والدّليل على ذلك من وجوه:

الأوّل: النصّ من النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم. فمن ذلك قوله للحسين عليه السلام:

«هذا ولدي الحسين إمام، ابن إمام، أخو إمام، أبو أئمّة تسعة، تاسعهم قائمهم، +أفضلهم».

ومن ذلك ما رواه جابربن عبد الله الأنصاريّ قال:

لمّا قال الله تعالى:

﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا الله وأَطِيعُوا الرَّسُولَ وأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾،

قلت: يا رسول الله، عرفنا الله فأطعناه، وعرفناك فأطعناك، فمن أولي الأمر الّذي أمرنا الله تعالى بطاعتهم؟

قال: «هم خلفائي يا جابروأولياء الأمربعدي، أوّلهم أخي عليّ، ثمّ من بعده الحسن ولده، ثمّ الحسين، ثمّ عليّ بن الحسين، ثمّ محمّد بن عليّ، وستدركه يا جابرفإذا أدركته فأقرء+ منّي السّلام، ثمّ جعفربن محمّد، ثمّ موسى بن جعفر، ثمّ عليّ بن موسى الرّضا، ثمّ محمّد بن علي، ثمّ عليّ بن محمّد، ثمّ الحسن بن عليّ، ثمّ محمّد بن الحسن، يملأالأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً».

الثّاني: النصّ المتواترمن كلّ واحد منهم على لاحقه، وذلك كثيرلا يحصى، نقلته الإماميّة على اختلاف طبقاتهم.

الثّالث: أنّ الإمام يجب أن يكون معصوماً، ولاشيء من غيرهم بمعصوم، فلا شيء من غيرهم بإمام.

---

[٢٦]. البقرة (٢)، ١٢٤.

أمّا الأوّل فقد مرّ بيانه، وأمّا الثاني فبالإجماع، فإنّه لم يدّع العصمة في أحد إلّا فيهم في زمان كلّ واحد منهم، فيكونوان+ هم الأئمّة، وبيانه كما تقدّم.

الرّابع: إنّهم كانوا أفضل من كلّ واحد من أهل زمانهم، وذلك معلوم في كتب السّير والتّواريخ فيكونوا+ن أئمّة، لقبح تقديم المفضول على الفاضل.

الخامس: أنّ كلّ واحد منهم ادّعى الإمامة، وظهر المعجز على يده فيكون إماماً.

وبيان ذلك قد تقدّم ومعجزاتهم قد نقلتها الإماميّة في كتبهم، فعليك في ذلك بكتاب +خرائج الجرائح للراوندي وغيره من الكتب في هذا الفنّ.

الفصل العاشر:

المعاد

المعاد زمان العود ومكانه، والمراد به هنا هو الوجود الثّاني للأجسام وإعادتها بعد موتها وتفرّقها، وهو حقّ واقع خلافاً للفلاسفة.

واتّفق المسلمون كافّة على وجوب المعاد البدنيّ، ولأنّه لولاه لقبح التّكليف، ولأنّه ممكن، والصّادق قد أخبر بثبوته فيكون حقّاً، والآيات الدالّة عليه والإنكار على جاحده.

أمّا الأوّل فالآيات الدّالة عليه كثيرة نحو قوله تعالى:

﴿وَضَرَبَ لَنا مَثَلا ونَسِيَ خَلْقَهُ قالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظامَ وهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَها أَوَّلَ مَرَّةٍ وهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾.[٣٧]

وغير ذلك من الآيات.

وكلّ من له عوض أو عليه يجب بعثه عقلاً وغيره يجب إعادته سمعاً.

ويجب الإقرار بكلّ ما جاء به النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فمن ذلك الصّراط والميزان وإنطاق الجوارح وتطاير الكتب لإمكانها، وقد أخبر الصّادق بها فيجب الاعتراف بها.

---

[٣٧] . يس (٣٦)، ٧٨.

الفصل الحادي عشر:

شفاعة نبيّنا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم

فإنّ شفاعته متوقّعة بل واقعة لقوله تعالى:

﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِناتِ﴾.[٢٨]

وصاحب الكبيرة مؤمن لتصديقه بالله ورسوله وإقراره بما جاء به النبيّ، وذلك هو الإيمان، إذ الإيمان في اللّغة هو التّصديق وهو هنا كذلك.

وليست الأعمال الصّالحة جزء منه لعطفها على الفعل المقتضي لمغايرتها له، وإذا أمر بالاستغفار لم يتركه لعصمته، واستغفاره مقبول لأمّته تحصيلاً لمرضاته لقوله تعالى:

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى﴾».[٢٩]+

هذا مع قوله صلى الله عليه وآله وسلّم:

«ادّخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أمّتي».+

واعلم أنّ مذهبنا أنّ الأئمّة عليهم السلام لهم الشّفاعة في عصاة شيعتهم، كما هو لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من غير فرق، لإخبارهم عليهم السلام بذلك، مع عصمتهم النّافية للكذب عنهم.

الفصل الثاني عشر:

في التوسّل والاستشفاع+

إنّ الله تعالى جعل بكمال علمه وحكمته بينه وبين عباده وسائط وأبواب رحمةلهم وشفقة ورأفة، وأمر العباد بالتوسّل والاستشفاع بهم، أكراماً لهم وإعظاماً لشأنهم، وقضاءً لعظيم حقّ عبوديّتهم وجهادهم في

---

[٢٨]. محمّد (٤٧)، ١٩.

[٢٩]. (٩٣)، ٥.

سبيله، وفنائهم[٣٠] في إرادته ومحبّته، وجعل رضاه رضاهم، وغضبه غضبهم، فمن لم يعتقد بذلك أو ردّ عليهم فقد ردّ على الله تعالى وفعله وحكمته، ومن توسّل بهم إلى الله تعالى فقد استجاب لربّه أحسن استجابة، وفاز فوزاًعظيماً، وتمتّع بشفاعتهم ووساطتهم في طريق الوفود عليه:

+﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جاؤُكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّاباً رَحيماً﴾.[٣١]

+﴿قالُوا يا أَبانَا اسْتَغْفِرْ لَنا ذُنُوبَنا إِنَّا كُنَّا خاطِئينَ. قالَ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحيمُ﴾.[٣٢]

+﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحيمٌ﴾.[٣٣]

﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحيم﴾.[٣٤]

﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُم﴾.[٣٥]

---

٣٠ . لا فنائهم في ذاته تعالى كما يقوله الصوفيّة والعرفاء.

[٣١]. النساء (٤)، ٦٤.

[٣٢] . يوسف (١٢)، ٦٧ _ ٦٨.

[٣٣] . النور (٢٤)، ٦٢.

[٣٤] . ممتحنه (٦٠)، ١٢.

[٣٥] . آل عمران (٣)، ١٥٩.

الفصل الثالث عشر

فى معرفة أعداء الله وأوليائه ومظلوميّتهم

معرفة سوء ما أتي إليهم

الفصل الرابع عشر

في البداء والمعراج والرجعة

قال العلّامة المجلسي قدس سره

والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّد وآله أجمعين.